مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان
دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

إبراهيم مسعود الفرجاني [1] * وأمال عبد السلام القماطي [1] وشعبان محمد الجهاني [1]

1 قسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

تاريخ الاستلام: 28 / 03 / 2021 تاريخ القبول: 31 / 05 / 2021

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هدف البحث اتُّبِعَ المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من ستة مصارف تجارية ليبية، هي: (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا) وذلك باعتبارها أكبر المصارف الليبية من حيث حجم الائتمان الممنوح، وقد اعْتُمِدَ على استمارة الاستبانة وسيلةً لجمع البيانات حيث وُزّع عدد (90) استمارة استبانة على المشاركين في البحث وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة (84) استمارة من ضمنها (2) غير صالحة للتحليل الإحصائي، بالتالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل (82)، وحُلِّلت البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية spss.

وقد توصل البحث إلى أن لجان الائتمان وموظفي الائتمان (عينة البحث) لديهم الخبرة والكفاءة والتأهيل العلمي في مجال الائتمان المصرفي، كما أظهر البحث أن هناك دوراً للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة التوسع في الدراسات الائتمانية لضمان الحد من مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية:

الائتمان المصرفي، الدراسات الائتمانية، مخاطر الائتمان.

Abstract

The aims of the study are to identify the role of adequate credit studies in reducing credit risks in Libyan commercial banks, and to achieve the goal of the study, the descriptive analytical approach has been used. The study population consisted of the largest six Libyan commercial banks in terms of the volume of credit granted; which are Al Wahda Bank, Jumhouria Bank, Sahara Bank, National Commercial Bank, Bank of commerce and Development, and North African Bank. A questionnaire was used for collecting data which are used in testing study's hypotheses (84) questionnaires forms were received out of (90) distributed, including (2) forms that are not valid for statistical analysis, there for the number of forms included in the analysis are (82) forms, and the SPSS software was used to test the data statistical. The study concluded that credit committees and credit officers (study sample) have experience, competence and scientific qualification in the field of bank credit; in addition to that, there is a role for adequate credit studies in reducing credit risks.Based on the finding, the study recommended a set of recommendations; one of them is the need to expand credit studies to ensure credit risk reduction.

Keywords: bank credit, credit studies, credit risk.

1. مقدمة:

تتعرض المصارف في العصر الحالي إلى مخاطر ناتجة عن التوسع في مجال المحافظ الائتمانية، لذلك أصبح لزاماً على المصارف أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها .

وهناك معايير للائتمان يعتمد عليها محللو الائتمان ومانحوه على مستوى الدول عند منح الائتمان حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (الدغيم وآخرون، 2006)، وهذه المعايير تحتوي على مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية (حنفي و أبو قحف، 1991).

وعليه فإنّ قيام المصرف بالدراسات الائتمانية الكافية سيؤدي إلى تخفيض المخاطر مجتمعةً ومن بينها المخاطر الائتمانية وذلك من خلال وجود إجراءات ائتمانية واضحة ودقيقة تضمن التحليل العلمي لطلبات الائتمان وقبول الطلبات الجيدة ورفض الطلبات غير الجيدة الأمر الذي سيسهم بشكل واضح في الحد من تعثّر القروض (سعيد، 2013).

وتعتمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من توظيف مواردها على شكل تسهيلات ائتمانية تدر أرباحاً ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يمكنها ذلك من تعظيم ربحيتها إلى أقصى حد ممكن.

2. الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لأي بحث وجد من الضروري الرجوع إلى العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، اخترنا منها ما يلي:

1- دراسة الفرجاني والعمامي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً

* للمراسلات إلى: إبراهيم مسعود الفرجاني
البريد الإلكتروني:
abrahem_m49@yahoo.com

للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب الربحية وتحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات.

2- **دراسة الفرجاني والقماطي (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض، وتوصلت إلى أن سمعة العميل طالب الائتمان ومركزه المالي من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان أو رفضه، وكما توصلت أيضا إلى أن المصارف تتابع الائتمان بعد منحه للعميل .

3- **دراسة أبو شيخة (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مسموعات العميل (الأدبية والتجارية والمالية) وطبيعة نشاط العميل وكفاءة العميل وخبرته على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وقد توصلت إلى أن مسموعات العميل وطبيعة نشاط العميل وكفاءة العميل وخبرته لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية.

4- **دراسة طه (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على دور الاستراتيجيات التي يتبعها مصرف الشمال للتنمية والاستثمار العراقي لمنح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح وقد توصلت إلى أنّ السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف هي سياسة متحفظة وعلى الرغم من ذلك فقد لاقت النجاح بدليل أن المخاطر الائتمانية انخفضت من سنة إلى أخرى مما أدى إلى زيادة الأرباح والسيولة النقدية.

5- **دراسة خالدية وآخرين (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على ضوابط منح الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية من خلال دراسة حالة على مصرف الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غارداية وقد توصلت إلى أن وكالة غارداية تتعرض بشكل مستمر لحالات عدم السداد ويرجع السبب في ذلك إلى عدم استخدام الأساليب العلمية في تحليل الوضعية المالية للعميل واعتماد الوكالة على منح القروض بناءً على اعتبارات شخصية وبيروقراطية.

6- **دراسة Firas,et.al (2013):** هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير العملاء المقترضين وسياسات الائتمان والظروف الاقتصادية المحلية على التسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية الأردنية، وتوصلت إلى أن جميع العوامل مهمة للتسهيلات الائتمانية، كما يجب على الإدارة أن تراعي عامل السمعة المالية للعميل وعامل دراسة الجدوى الاقتصادية وإعادة النظر في الضمانات المقدمة من طرف العميل.

7- **دراسة Siam,et.al (2011):** هدفت الدراسة إلى بيان درجة إدراك المؤشرات المالية واستخدامها من قبل مديري التحليل والائتمان في المصارف التجارية الأردنية، وذلك للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وقد توصلت إلى أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي تؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على قدرة الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد .

8- **دراسة Lakshmi&Murugan (2009):** هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة الائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند من خلال آراء الأفراد العاملين بالمصارف الهندية بقسم الائتمان المصرفي، وقد توصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن موظفي المصارف التجارية ومديريها يدركون جيداً آليات منح الائتمان ويدركون أيضاً الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان من قبل العملاء.

9- **دراسة زايدة (2006):** هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتحديد حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها، وتوصلت إلى ضرورة قيام المصارف بجملة من الإجراءات، والوسائل التي تحد من ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها، وهي التأكد من سلامة قرار منح الائتمان، ومراقبة الوضع المالي للعميل، وتقويم الأحوال الاقتصادية العامة.

نستخلص مما سبق أن الدراسات الائتمانية الكافية تلعب دورا مهما وفعالا في الحد من مخاطر الائتمان وأن عدم قيام المصارف بالدراسات الائتمانية الكافية يؤدي إلى زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

3. مشكلة البحث:

تتّبع المصارف التجارية عدة أساليب للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، سواء كانت هذه المعلومات مالية كالتحليل المالي، أو غير مالية كالسمعة التجارية، وذلك للحد من مخاطر الائتمان.

فقد أظهرت التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن مخاطر الائتمان مقاسه بنسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الفترة من (2008 إلى 2016) بلغت في المتوسط ما نسبته 20% وهي نسبة مرتفعة تشير إلى وجود مشكلة فيما يتعلق بإدارة الائتمان في المصارف التجارية الليبية (مصرف ليبيا المركزي، 2016) حيث أشارت المعايير الدولية إلى أن هذه النسبة يجب ألا تتجاوز 5%، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن ما إذا كان للدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان لها تأثير إيجابي في الحد من مخاطر الائتمان، وبذلك فإن البحث يسعى للإجابة عن السؤال التالي:

هل هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان؟

واعتمد البحث على فرضية واحدة وصِيغَتْ على النحو التالي:

" هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان "

ولاختبار هذه الفرضية إحصائيا عُبِّرَ عنها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية: (H0) :** ليس هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.
- **الفرضية البديلة: (H1) :** هناك دور للسياسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور للسياسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية محل البحث، وكذلك التوصل إلى نتائج من شأنها أن تُسْهِمَ ولو بجزء يسير في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية الليبية محل البحث.

5. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يدرسه وكذا من أهمية القطاع المطبق فيه، حيث تأخذ الدراسات الائتمانية الكافية في المصارف أهمية بالغة في رسم السياسة الائتمانية للابتعاد عن القرارات الائتمانية غير المدروسة، لما لها من تأثيرات سلبية على المصرف.

ويقدم البحث دليلاً أمام الأكاديميين والمهنيين للتعرف على الواقع العملي في الكيفية التي يبنى بها القرار الائتماني السليم من خلال الاعتماد على الدراسات الائتمانية الكافية.

6. الدراسة الائتمانية:

تلعب الدراسات الائتمانية دوراً كبيراً في قرار منح الائتمان أو رفضه فهي مرتبطة بدرجة كبيرة في نوعين من التحليل الائتماني، الأول يتمثل في التحليل النوعي والغرض منه تحديد مدى توافر الرغبة لدى العميل على تسديد التزاماته في مواعيدها وهي تقاس خارج القوائم المالية، والثاني يتمثل في التحليل الكمي والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وهي تقاس من خلال القوائم المالية.

هناك عدد من النماذج التي تركز عليها إدارة الائتمان للوصول إلى مبادئ الإقراض الجيد والسليم ومعاييره في منح الائتمان، التي طبقاً لها يدرس المصرف عدة جوانب لدى العميل (عفانة،2017).

حيث تراجع إدارة الائتمان السجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع العميل، وتُحَلِّل المركز المالي للعميل، وتتأكَّد من كفاية رأس ماله، وتَدْرس الضمانات التي يقدمها العميل، وكذلك تدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بنشاط العميل طالب الائتمان.

7. السياسة الائتمانية:

تضَع المصارف في سبيل ضبط عمليات الائتمان وتقليل مخاطره سياسات لعمليات الائتمان التي تدرس منحها، تمثل توجيهات عامة ومحددات يجب التقيد بها عند دراسة قرار منح الائتمان(السيد،2017).

ويشير مفهوم السياسة الائتمانية في المصارف إلى مجموعة القواعد والوسائل التي يتبعها لزيادة موارده من جهة، ولاستخدامها الاستخدام الأمثل من جهة أخرى للموازنة بين موارده والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها، وكل ذلك مع الاحتفاظ لنشاطه بقدر من الثبات في الزمن القصير والتوسع في الزمن الطويل مجاراة منه في ذلك لاتجاه النشاط الاقتصادي العام نحو التوسع والنمو(علي،2016).

8. مخاطر الائتمان:

تعد مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المؤسسات المصرفية على مستوى العالم، كما أن هناك شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً (اليوسف وغذوان، 2018).

كما تُعَدّ مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، حيث تشير العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالأزمات المصرفية إلى أن معظم الأزمات المصرفية التي حدثت كان من أهم أسبابها تعثر الائتمان.

وللمخاطر الائتمانية العديد من التعريفات فقد عرفها شاهين (2018: 34) بأنّها " احتمالية تعرّض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين مما ينتج عنه آثار سلبية، لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوّة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح ".

كما عرفها (سعيد، 213:2013) بأنها "عدم التزام المقترض بما اتفق عليه من دفع الفوائد وأصل القرض، وهي خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي إلى نتائج سلبية إلى مقدم الائتمان".

وتنشأ مخاطر الائتمان في أغلب الأحيان من عجز العملاء عن سداد قروضهم والفوائد المستحقة عليها، حيث إنها ترتبط بشكل رئيس بإهمال المصارف التجارية لدور الدراسات الائتمانية الكافية وتحديد المراكز الائتمانية للعملاء بأسلوب علمي عند منح الائتمان، وعلى الرغم من أن الضمانات التي تحصل عليها المصارف قد تكفل جزءاً من حقها، إلا أن الضمانات المقدمة للمصارف التجارية في ليبيا قد يكون من الصعب التنفيذ عليها، خصوصاً إذا كانت عقارات سكنية أو مقار لوحدات اقتصادية عامة أو ضمانات شخصية.

9. منهجية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فإن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، لكونه أكثر المناهج ملاءمة لهذا النوع من البحوث، حيث يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويحللها ويفسرها ويصل إلى نتائج تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

حيث إن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وذلك من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني في المصارف التجارية، إذ دُرستْ البيانات وحُلِّلت، من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في التحليل واختبار الفرضيات وبيان نتائج البحث وتوصياته، وقد اعتمد البحث في توفير معلومات الدراسة على مصدرين هما:

- **مصادر ثانوية** تشمل الكتب والدوريات والرسائل العلمية التي عالجت موضوع البحث، أو الدراسات ذات الصلة.
- **مصادر أولية** أداتها الاستبيان، وزعت على مفردات البحث لمعرفة آرائهم حول دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

واعتمد البحث على استمارة الاستبيان في جمع البيانات، وقد صِيغَتْ فقرات الاستبيان ارتكازاً على عاملين هما:

- **طبيعة الدراسة:** حيث صِيغَتْ الفقرات تمشياً مع منهجية الدراسة، ولغرض تحقيق الهدف منها.
- **الأدب التمويلي:** حيث استُنْبطت الأسئلة من خلال الإطلاع على ما ورد بالأدب التمويلي المتعلق بالموضوع محل البحث.

10. مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من لجان الائتمان وموظفي الائتمان في المصارف التجارية الليبية الكبرى حسب الائتمان (مصرف ليبيا المركزي، 2016)، وهي:

- مصرف الوحدة.
- مصرف الجمهورية.
- المصرف التجاري الوطني.
- مصرف الصحاري.
- مصرف التجارة والتنمية.
- مصرف شمال أفريقيا.

أما عينة الدراسة فتتمثل في لجان الائتمان وموظفي الائتمان في المصارف التجارية سالفة الذكر العاملة في مدينة بنغازي كونها ثاني أكبر المدن الليبية من حيث الكثافة السكانية والحركة التجارية، واستُهْدِفت المصارف الآتية:

- مصرف الوحدة (الإدارة العامة، الفرع الرئيسي بنغازي).
- مصرف الجمهورية (إدارة فروع المنطقة الشرقية، الفرع الرئيسي بنغازي).
- المصرف التجاري الوطني (إدارة فروع بنغازي، الفرع الرئيسي بنغازي).

- مصرف الصحاري (إدارة فروع المنطقة الشرقية، الفرع الرئيسي بنغازي).
- مصرف التجارة والتنمية (الإدارة العامة، الفرع الرئيسي بنغازي).
- مصرف شمال أفريقيا (إدارة فروع المنطقة الشرقية، الفرع الرئيسي بنغازي).

بعد تحديد مجتمع البحث وعينة البحث بدقة تم التحضير والترتيب لعملية توزيع الاستبيان وجمعه على الفئات المشاركة في البحث.

حيث وُزّعَت استمارات الاستبيان على المشاركين في البحث الذين شملتهم عينة البحث خلال الفترة من 2021/2/1، إلى 2021/3/31، حيث وُزّعَ عدد (90) استمارة استبانة على المشاركين في البحث وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة (84) استمارة وبلغ عدد الاستمارات غير الصالحة للتحليل (2)، التالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل (82).

جدول (1): عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والداخلة في التحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	90	%100
الاستمارات المستردة	84	%93.33
الاستمارات غير المستردة	6	%6.67
الاستمارات غير صالحة للتحليل	2	%2.22
الاستمارات الداخلة في التحليل	82	%91.11

يوضح هذا الجدول لجان الائتمان وموظفي الائتمان في المصارف التجارية المكونة لعينة البحث

11. صدق الاستبيان وثباته:

للتحقق من صدق بيانات الاستبيان المتحصل عليها وثباته، اسْتُخْدِم اختبار ألفا كرونباخ، فإذا كانت قيمة ألفا أكبر من أو تساوي (60%) فهذا يعني أن بيانات البحث ذات ثبات عالٍ وموثوق، أما إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أقل من (60%) فهذا يعني عدم ثبات بيانات البحث، وكانت نسبة ثبات اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذا البحث (0.797)، ونسبة صدق اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذا البحث (0.893)، وهذا يدل على أن بيانات البحث ذات ثبات وصدق عالٍ.

جدول (2): نتائج ثبات الاستبيان وصدقه

البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان	13	0.797	8930.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

لغرض التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات أُجْرِيَ اختبار شيبرو Shapiro-Wilk نظراً لكون حجم العينة أقل من (100) وذلك للتحقق ما إذا كانت البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي من عدمه.

ويمكن صياغة فرضية اختبار التوزيع الطبيعي كما يلي:

الفرضية الصفرية: (H0) : الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان لا تختلف عن التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: (H1) : الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان تختلف عن التوزيع الطبيعي.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	Shapiro-Wilk	Sig
دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان	**0.967**	**3200.**

يوضح هذا الجدول اختبار التوزيع الطبيعي لعينة البحث.

واتضح من جدول (3) بأن القيمة الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان لا تختلف عن التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة.

تحليل البيانات المتعلقة بصفات المشاركين في البحث:

يتضح من جدول(4) أن معظم عينة البحث من حملة البكالوريوس بنسبة (76.83%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن بقية أفراد العينة من حملة الماجستير والدكتوراه، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً بالاعتماد والوثوق في البيانات المتحصل عليها.

ويبين متغير التخصص أن ما نسبته (92.68%) من أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل ومصارف وتشكل أعلى نسبة من أفراد عينة البحث وهذه نتيجة طبيعية حيث إن العمل المصرفي يقوم على أساس التخصص العلمي المحاسبي والعلوم المالية والمصرفية، وكذلك ما نسبته (7.32%) من أفراد عينة البحث تخصصهم اقتصاد.

ويبين متغير الخبرة أن (50%) من إجمالي أفراد عينة البحث بلغت خبرتهم من عشر سنوات فما فوق، وأن (29%) تراوحت خبرتهم من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات، و(12%) خبرتهم أقل من خمس سنوات، مما يدل على أن معظم أفراد عينة البحث لديهم الخبرة العملية في العمل المصرفي وهذا يتفق مع أهداف البحث حيث التركيز على ذوي الخبرة.

جدول (4): توزيع أفراد عينة البحث حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	2	%2.44
	ماجستير	17	%20.73
	بكالوريوس	63	%76.83
المجموع		**82**	**100%**
التخصص	تمويل ومصارف	22	%26.83
	محاسبة	54	%65.85
	اقتصاد	6	%7.32
المجموع		**82**	**100%**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	%14.63
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	29	%35.37
	10 سنوات فأكثر	41	%50
المجموع		**82**	**100%**

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في البحث حسب المتغيرات الديمغرافية

المعالجات الاحصائية:

استُخْدِمَت بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات البحث المتحصل عليها من خلال الاستبيان، وذلك لتحقيق أهداف البحث، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبيانات المجمعة والصالحة للتحليل بناء على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 ÷ 5 = 0.80)، بعد ذلك أُضِيفَت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5): طول الخلية وفقا لمقياس ليكرت بالنسبة للعبارات الإيجابية

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	المستويات
من 1 إلى أقل من 1.80	ليس هناك دوراً كبيراً	ضعيف جدا
من 1.80 إلى أقل من 2.60	ليس هناك دوراً	ضعيف
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	هناك دور	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	هناك دور كبير	مرتفع جدا

يوضح هذا الجدول طول الخلية وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

التحليل الاستدلالي:

في هذا الجزء تُعْرَف على آراء المشاركين واتجاهاتهم في البحث حول دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، من خلال تحليل البيانات الخاصة بالبحث، وبالتالي فإننا نحصل على اتجاه الإجابات لدى أفراد عينة البحث.

جدول (6): دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	الوزن النسبي	الترتيب
يوجد لدى المصرف إدارة أو وحدة تضم خبراء متخصصين لدراسة الجدوى الاقتصادية وتقويمها لطلبات الائتمان ومتابعة تحصيله.	4.18	0.55	12.81	*0.00	0.84	4
تتم مطالبة طالبي الائتمان بتقديم القوائم المالية الأساسية للتعرف على نقاط القوة والضعف لدى مشاريع طالبي الائتمان.	4.50	0.830	22.74	*0.00	0.90	1
يقوم المصرف بعملية الاستعلام المصرفي عند دراسة طلبات الائتمان.	3.64	1.28	5.46	*0.00	0.73	12
تُتَبادَل المعلومات مع المصارف للتعرف على سلوكيات العميل وتعاملاته عند دراسة طلبات الائتمان وتحليلها.	3.62	1.26	5.15	*0.00	0.72	13
تعتبر المستندات التي يطلبها المصرف كافية لتقويم الجدارة الائتمانية للعميل.	3.70	1.06	6.67	*0.00	0.74	11
ليس للعلاقات الاجتماعية والشخصية دور في عملية منح الائتمان.	3.91	0.71	7.19	*0.00	0.78	10
يستخدم المصرف نماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني.	3.94	0.35	9.81	*0.00	0.79	9
يتأكد المصرف من مدى مناسبة قيمة الائتمان المطلوب والغرض منه.	4.15	0.88	14.41	*0.00	0.83	6
يطلب المصرف ضمانات مناسبة من العميل قبل منح الائتمان.	4.42	0.81	3.25	*0.00	0.88	2
تعتبر الثقة بالعميل من الضمانات التي يشترطها المصرف عند منح الائتمان له.	4.15	0.54	11.67	*0.00	0.83	5
يقوم المصرف بدراسة نوعية الضمانات التي يقدمها العملاء للحصول على الائتمان وتحليلها.	3.99	1.08	10.06	*0.00	0.80	8
ينظر المصرف إلى الضمانات المقدمة من العميل على أنها مصدر احتياطي وليست مصدراً رئيساً للسداد.	4.12	0.44	13.21	*0.00	0.82	7
يحتفظ المصرف بملفات تتضمن جميع المعلومات والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات.	4.30	0.56	14.22	*0.00	0.86	3
جميع الفقرات	4.05	0.78	10.09	*0.00	0.81	

***دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05.**

يوضح هذا الجدول دور الدراسات الائتمانية الكافية للحد من مخاطر الائتمان

- اعتمد البحث على فرضية واحدة، كالتالي:

" هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان "

ولاختبار هذه الفرضية إحصائيا عُبِّرَ عنها كما يلي:

- **الفرضية الصفرية: (H0) :** ليس هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.
- **الفرضية البديلة: (H1) :** هناك دور للسياسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

حيث اسْتُخْدِمَ اختبار (T) لعينة واحدة One sample T test ، وتكون الفقرات الإيجابية، أي إن المشاركين في البحث يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أقل من 0.05، والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرات سلبية بمعنى أن المشاركين في البحث لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أكبر من 0.05، والوزن النسبي أقل من 60%، والنتائج مبينة في جدول (6) الذي يبين أداء المشاركين في البحث، حيث تضمنت استمارة الاستبيان ثلاث عشرة عبارة تتعلق بدور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية عينة البحث.

- يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في جدول (6) أن المتوسطات الحسابية لعبارات دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان تراوحت بين (3.62 -4.50) وانحرافات معيارية (0.830-1.26).

كما يتبين من الجدول أن الفقرات التي تقيس دوراً للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان قد جاءت بالترتيب التنازلي التالي:

- **حيث جاءت فقرة " تتم مطالبة طالبي الائتمان بتقديم القوائم المالية الأساسية للتعرف على نقاط القوة والضعف لدى مشاريع طالبي الائتمان"** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.83) وبوزن نسبي بلغ (90%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن طلب القوائم المالية وتحليليها كونها جزءاً من الدراسات الائتمانية يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع جدا.
- **حيث جاءت فقرة "يطلب المصرف ضمانات مناسبة من العميل قبل منح الائتمان"** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (0.56) وبوزن نسبي بلغ (86%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن طلب الضمانة المناسبة من العميل طالب الائتمان جزءاً من الدراسات الائتمانية يسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع جدا.
- **حيث جاءت فقرة " يحتفظ المصرف بملفات تتضمن جميع المعلومات والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات "** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.56) وبوزن نسبي بلغ (86%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن الاحتفاظ ببيانات ومعلومات عن الضمانات التي يقدمها العميل طالب الائتمان كونها جزءاً من الدراسات الائتمانية يسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع جدا.
- **حيث جاءت فقرة "يوجد لدى المصرف إدارة أو وحدة تضم خبراء متخصصين لدراسة الجدوى الاقتصادية وتقويمها لطلبات الائتمان ومتابعة تحصيله"** في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.55) وبوزن نسبي بلغ (84%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن تقويم الجدوى الاقتصادية لطلبات الائتمان ومتابعة تحصيلها جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " تعتبر الثقة بالعميل من الضمانات التي يشترطها المصرف عند منح الائتمان له"** في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.54) وبوزن نسبي بلغ (83%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن الثقة بالعميل طالب الائتمان كونها جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " يتأكد المصرف من مدى مناسبة قيمة الائتمان المطلوب والغرض منه "** في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.88) وبوزن نسبي بلغ (83%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن تأكد المصرف من مدى مناسبة قيمة الائتمان المطلوب والغرض منه جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " ينظر المصرف إلى الضمانات المقدمة من العميل على أنها مصدر احتياطي وليست مصدر رئيساً للسداد"** في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.44) وبوزن نسبي بلغ (82%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن الضمانات المقدمة من العميل هي مصدر احتياطي وليست مصدراً رئيساً للسداد كونها جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " يقوم المصرف بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العملاء للحصول على الائتمان "** في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (1.08) وبوزن نسبي بلغ (80%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن دراسة نوعية الضمانات التي يقدمها العملاء وتحليلها للحصول على الائتمان كونها جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " يستخدم المصرف نماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني "** في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.35) وبوزن نسبي بلغ (79%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام نماذج المعايير الائتمانية جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " ليس للعلاقات الاجتماعية والشخصية دور في عملية منح الائتمان "** في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.71) وبوزن نسبي بلغ (78%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أنه ليس للعلاقات الاجتماعية والشخصية دور في عملية منح الائتمان جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.
- **حيث جاءت فقرة " تعتبر المستندات التي يطلبها المصرف كافية لتقويم الجدارة الائتمانية للعميل "** في المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.06) وبوزن نسبي بلغ (74%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما

يدل على أن المستندات التي يطلبها المصرف كافية لتقويم الجدارة الائتمانية للعميل جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع جدا.

- **حيث جاءت فقرة " يقوم المصرف بعملية الاستعلام المصرفي عند دراسة طلبات الائتمان "** في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.28) وبوزن نسبي بلغ (73%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن الاستعلام المصرفي عند دراسة طلبات الائتمان جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.

- **حيث جاءت فقرة " تُتَبادَل المعلومات مع المصارف للتعرف على سلوكيات العميل وتعاملاته عند دراسة طلبات الائتمان وتحليلها"** في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.26) وبوزن نسبي بلغ (90%) أعلى من (60%) ومستوى الدلالة P-value (0.00) أقل من 0.05 مما يدل على أن تبادل المعلومات مع المصارف للتعرف على سلوكيات العميل وتعاملاته عند دراسة طلبات الائتمان وتحليلها جزءاً من الدراسات الائتمانية تسهم في الحد من مخاطر الائتمان، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى مرتفع.

- إن قيمة المتوسط لإجابات المشاركين تراوحت ما بين (3.62 – 4.50) في حين تراوح الانحراف المعياري بين (1.26 – 0.83)، الذي يدل على أن التشتت بين إجابات المشاركين في البحث كان قليلاً.

- تراوح الوزن النسبي للعبارات بين (72% -90%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، كما أن مستوى الدلالة P-value 0.00 وهي أقل من 0.05، وقيمة T المحسوبة (10.09) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.99) وفي هذه الحالة تكون نتيجة الاختبار (وجود فروق جوهرية) مما يدل على أن الدراسات الائتمانية الكافية تُسهم في الحد من مخاطر الائتمان.

وبناء على ما سبق يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

12. نتائج البحث:

1- أن لجان الائتمان وموظفيه (عينة البحث) لديهم الخبرة والكفاءة والتأهيل العلمي في مجال الائتمان المصرفي.

2- هناك دور للدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان.

13. توصيات البحث:

1- ضرورة التوسع في الدراسات الائتمانية لضمان الحد من مخاطر الائتمان.

2- إجراء المزيد من الأبحاث في مجال الدراسات الائتمانية.

3- على الجهات الأكاديمية أن تسلط الضوء على الدراسات الائتمانية ضمن المناهج الدراسية في جميع تخصصات العلوم المالية والادارية.

14. المراجع:

1. أبو شيخه، رائد خالد، (2016)، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وأنجرو، إيمان (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الزراعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28 العدد 3، ص ص 199-218.
3. السيد، أحمد عبد الله (2017)، التحليل المالي، بدون طبعة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. اليوسف، جمال وعلي، غذوان (2018)، " إدارة المخاطر المالية والائتمان "، بدون طبعة، منشورات جامعة دمشق، سورية.
5. الفرجاني، إبراهيم مسعود، العمامي، حسني سالم (2020)، " دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية "، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 33.
6. الفرجاني، إبراهيم مسعود ومحمد القماطي، (2019)، مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض، المؤتمر الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، جامعة إجدابيا، إجدابيا، ليبيا.
7. حنفي، عبد الغفار وأبوقحف، عبد السلام (1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
8. خالدية، كلاخي والطيب، بوبات واعمر، ليلى، (2013)، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
9. زايدة، دعاء، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. سعيد، عبد السلام لفته (2013)،" إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي "، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. شاهين، محمد عبد الله (2018) " الائتمان الدولي والمحلي وأثره على اقتصاديات الدول النامية "، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
12. طه، عمر هاشم، (2013)، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 3، العدد 2.
13. عفانة، محمد كمال كامل(2017)،" إدارة الائتمان المصرفي "، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. علي، أحمد شعبان، (2016)، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك (1) دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
15. منشورات مصرف ليبيا المركزي (2016)، (تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية)، إدارة البحوث والإحصاء.
16. Lakshmi, P. Vasantha and Murugan, M. Sakthivel (2009), A Market Study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, The ICFAI University Journal of Bank Management, Vol. VIII, No.2.
17. Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husni Ali, AL Daas, Abdalla (2011). The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities. International Research Journal of Finance and Economics, Vol.69, No.11
18. Firas, Mohammed, Burhan, Alomari, Mousa, Abdalateef, (2013), Factors Affecting Granting of Credit Facilities in Commercial Banks in The Aqaba Special Economic Zone Authority, Jordan, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.1.